# مجلة
# آداب المستنصرية

تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية

العدد الثالث

١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٢٩٣ لسنة ١٩٧٨

مطبعة المعارف ـ بغداد

# مجلة
# آداب المستنصرية

تصدرها كلية الآداب بالجامعة المستنصرية

العدد الثالث

١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٢٩٣ لسنة ١٩٧٨

مطبعة المعارف ـ بغداد

من علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم
المكتبة المستنصرية
العامة
الجامع
١٣٨٣ بغداد ١٩٦٣

# شرح الرضي على كافية ابن الحاجب
## وأثره في الدراسات النحوية اللاحقة

د. نبهان ياسين

**مؤلف الكتاب :**

هو محمد بن الحسن الاستراباذي المعروف بالشيخ الرضي السمناكي [1] الملقب نجم الائمة شارح الكافية [2] ، من اهل استراباذ « من اعمال طبرستان »[3] ، نحوي ، صرفي ، متكلم[4] ، كان عالما محققا ومدققا ، وقد ذكره السيوطي في كتابه « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » ولم يعرف اسمه فقال عنه : « الرضي الامام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب »[5] .

**مؤلفاته :**

١ ـ شرحه ـ المعروف ـ على كافية ابن الحاجب في النحو ، وهو موضوع الدراسة ، الذي سنتكلم عن اهميته بعد قليل .

٢ ـ شرحه على شافية ابن الحاجب في الصرف .

٣ ـ حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة[6] .

---

(١) هدية العارفين ٢ : ١٣٤/وفي معجم المؤلفين ٩ : ١٨٣ « السمنائي » واظنه الصواب .
(٢) اعيان الشيعة ٤٤ : ١٢ .
(٣) الاعلام ٦ : ٣١٧ .
(٤) معجم المؤلفين ٩ : ١٨٣ .
(٥) بغية الوعاة ١ : ٥٦٧ .
(٦) معجم المؤلفين ٩ : ١٨٣ .

٤ ـ حاشية على شرح اجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام[٧] .

٥ ـ شرح القصائد العلويات السبع لابن ابي الحديد[٨] .

**وفاتـــه :**

لم يكن هناك ثمة اتفاق على السنة التي توفي فيها ، ففي كتاب اعيان الشيعة قال : « انه توفي في اواخر المائة السابعة او بعدها »[٩] .

وفي كتاب بغية الوعاة انه توفي سنة ٦٨٤هـ او ٦٨٦هـ ، وهـو غير صحيح ، لانه انتهى من شرحه للكافية سنة ٦٨٦هـ كما هو ثابت في آخر النسخة التي اعتمدناها في دراسة هذا الشرح[١٠] .

والذي يدّلنا على عدم وفاته بهذه السنة هو انه وضع شرح الشافية بعد انتهائه من شرح الكافية ، فليس من الممكن ان يتمه في السنة نفسها ، اذ هو على العموم لابد ان يكون قد وافاه الاجل بعد سنة ٦٨٦هـ بسنوات قليلـــة .

ويمكن القول ان عصره قريب من عصر ابن الحاجب المتوفي سنة ٦٤٦هـ .

**أهمية كتاب شرح الرضي على الكافيـة**

لهذا الكتاب أثر عظيم ، واهمية كبرى ، فقد جمع كثيرا من المسائل النحوية بأسلوب سهل وبسيط ، فتيسرت الافادة منه ، ومما يدلل علـى مانقول ، أن علماء الامصار من عرب وفرس واتراك قد أعتنوا به اعتناءا عجيبا ، فتناقل بين ايديهم منذ ان وضعه مؤلفه حتى يومنا هذا « فقد امتـــاز بفلسفة النحو واللغة وعلله ، واشتمل على تحقيقات لم يسبق اليها ، ولا

---

(٧) نفسه والصفحة عينها .
(٨) اعيان الشيعة ٤٤ : ١٥ .
(٩) نفســـه ٤٤ : ١٢ .
(١٠) شرح الرضي ٢ : ٤٠٧ .

أتى احد بعده بمثلها ، وكل من أتى بعده استفاد منه ونقله عنه »(١١)

وقد قال السيوطي عنه في البغية : « لم يؤلف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثله ، جمعا وتحقيقا وحسن تعليل »(١٢) .

فأكثرَ الحديث عن مسائلها وبالغ في توضيحها وتوجيهها ، حتى اظهره صاحبه بهذه الصورة التي نراها اليوم •

## وصف كتاب شرح الرضي على الكافيـة :

كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب كتاب مطبوع ، يقع في جزءين كبيرين ، اشتمل الاول منهما على (٢٤) موضوعا رئيسا ، واحتوى الثاني على ( ٣٦ ) موضوعا رئيسا ايضا ، وقد الحقت بهذه الموضوعات موضوعات فرعية اخرى ، جاءت متممة لما كان رئيسا فيها • وهذا الشرح يحيط به أمران :

الاول : عبارات اخذت من نسختين لشرح الكافية هما غير النسخة التي اعتُمِدَ عليها في طبع الكتاب •

الثاني : حاشية على الشرح ، وهذه الحاشية للسيد الشريف علي ابن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ • وهذا ما أشار اليه الكتاب في الجزء الثاني في الصفحة (٤١١) حيث قال « طبع بأختيار النسخة التي قوبلت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل بأطرافها اكثر عبارات النسختين الاوليين مع تعليقات للعلامة المحقق السيد الشريف » •

وقد أثبت صاحب هذه الحاشية الارقام من ( ٢ ـ ٩ ) بين سطور الشرح ، واعرض عن استعمال الرقمين ( ١ ، ١٠ ) لئلا يلتبسا بالالف فيختلط ذلك على القارىء •

---

(١١) نفسه ٤٤ : ١٣ •
(١٢) بغية الوعاة ١ : ٥٦٧ •

وقد اضيفت على الجزء الاول استدراكات مفيدة بلغت ثلاثة عشر استدراكا ، اما الجزء الثاني فقد انفرد بالتعقيب على ذكر بعض لغات القبائل العربية • ممايكون موضعه في علم اللغة ، حيث يسوق لنا فيه ما كان ينطق به بعض العرب الذين يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف، ثم يشير الى قسم من تميم وأسد الذين يجعلون بدل كاف المؤنث شيناً كما هو في قولـــه :

فعيناش عيناهـا وجيدشـن جيدهـــا

سوى ان عظم الساق منشِ دقيق[١٣]

**منهج الرضي في شـرحه :**

أهم ما يتميز به شرح الرضي السمات الآتية :

١ ــ حاول الرضي ان يسوق بين سطور الشرح كلام ابن الحاجب واضعا له بين قوسين ، ثم يكثر من الايضاح والتفصيل والتعقيب لكـل مسألة من مسائله ، ولهذا فقد جاء الكتاب محشورا بالموضوعات النحوية التي لم يوضع لكل منها عنوان •

٢ ــ يلاحظ على هذا الشرح التوثيق لاكثر مسائله ، فهـو يورد بسببها شواهد كثيرة سواء أكانت قرآنية ام شعرية ام احاديث نبوية ام أقوالا أم امثـالا •

٣ ــ وهو في اكثر ما يذهب اليه يسوق للقارىء آراء كثيرة من آراء النحاة ، ثم يبين تأييده لبعضهم ، او رفضه لبعض آرائهم ، او تضعيفه لها ، وهو بهذا يختلف عن كثير من النحاة الذين يعرضون لكثير من المسـائل النحوية ، ثم يكثرون من ايراد مسائل الخلاف فيها ، ولم يدلوا بآرائهـم ، متفقين معها او معارضين لها ، بل يتجلى ابداعهم في حسن نقولاتهم ، وجودة تبويبها وعرضها ، ولَمِّ شتاتها ، وما تفرق منها ، كالسيوطي مثلا •

---

(١٣) شرح الرضي ٢ : ٤٠٩ •

٤ ـ وكذلك فهو كثيرا ما يوازن بين اقوال المصنف واقوال النحاة الاخرين ، فيذهب لتأييد رأيِ لاحدهم مشفوعا بالحجة القاطعة والبرهان الساطع •

**شواهد الرضي في شرحه :**

شواهد الرضي في شرحه على الكافية خمسة انواع هي :

١ ـ الشاهد القرآني •

٢ ـ الشاهد الشعري •

٣ ـ شاهد الحديث النبوي •

٤ ـ الشاهد من اقوال الفصحاء •

٥ ـ الشاهد المثلي •

ونتكلم هنا عن كل شاهد من الشواهد المذكورة :

(١) **الشاهد القرآني :**

يحتل الشاهد القرآني في كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب المرتبة الاولى ، فقد اكثر منه ايّما اكثار ، وهو ـ تارة ـ يسوق الآية كاملة ، وحينا يذكر منها موطن الشاهد كما يفعله النحاة الاخرون •

ولقد كان مجموع ما ساقه هنا ألفا واربع آيات •

وهذه الآيات التي استشهد بها جاءت وفق القراءات السبع المتواترة عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) •

ولكن هذا لا يعني انه اغفل الاستشهاد بالقراءات الشاذة حيث ساق جملة من ذلك وهي كالآتي :ـ

أ ـ استشهد بالقراءة الشاذة وهي ( حاشاً لله )[١٤] بالتنوين لانه نزل ( حاشا ) منزلة بعض المصادر التي يجوز فيها استعمالان : الاول :

---

(١٤) شرح الرضي ١ : ١١٨/وهي من الآية ٣١ من سورة يوسف •

المصدرية ، والثاني : اسم الفعل نحـــو ( رويدَ زيداً ، ورويدَ زيدٍ ) و ( بله زيداً ، وبله زيدٍ ) •

ب ـ ذكر الرضي ان النحاة اختاروا البناء للظروف المقطوعة عـن الاضافة دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته ، وعدم التصرف يناسب البناء فذهب ـ كما ذهب غيره ـ(★) الى جواز التصرف الاعرابي في هذه الظروف ، ووضح أنه قليل" بشرط ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب كما هو في القراءة الشاذة ( لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ )(١٥) •

٣ ـ وهو في حديثه عن نون المثنى قال : ان فتحها لغة كما في قولـه :

احبّ منك الأنف والعينانا (١٦)

واشار الى ان ذلك لم يكن مقصورا على الاسماء بل ينعكس علـى الافعال ، فقد قرىء في الشواذ ( اتعدانَني )(١٧) ، او قد يضم نون المثنى حيث قرىء في الشواذ في الفعل ايضا ( ترزقانُه ) (١٨) •

٤ ـ وعندما عرض لحذف النون للضرورة كما في المثنى او الجمـــع او لتقصير الصلة قال : وربما سقطت النون قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ « انكم لذائقوا العذابَ »(١٩) بنصب العذاب(٢٠) •

---

(★) انظر المقتضب ٢ : ١٨٠/شرح المفصل ٤ : ٨٨ •

(١٥) نفسه ٢ : ١٠٢/وهي من الآية ٤ من سورة الروم/وانظر تفسير القرطبي ٦ : ٥٠٨٩/وقد وردت هذه القراءة في كتاب البحر المحيط لابي حيان ٧ : ١٦٢ منسوبة لابي السمال والجحدري •

(١٦) المشهور هو : ( اعرف منها الجيد والعينانا ) قيل هو لرؤبة وقيل لرجل من بني ضبة • انظر هامش اوضح المسالك الى ألفية ابـن مالك ١ : ٤٧ •

(١٧) من الآية ١٧ من سورة الاحقاف/انظر تفسير القرطبي ٧ : ٦٠١٧ •

(١٨) من الآية ٣٧ من سورة يوسف/وانظر شرح الرضي ٢ : ١٧٣ •

(١٩) من الآية ٣٨ من سورة الصافات/وانظر مشكل اعراب القرآن ٢ : ٦١٢ •

(٢٠) شرح الرضي ٢ : ١٨٣ •

٥ ـ وفيما جاء على ( فَعْلات ) مثل ( أهْلات ) بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض قال : وتفتح هذيل العين المعتلة كجَوَازات وبيضات وقرىء في الشذوذ ( ثلاث عَوَرات )(٢١) .

٦ ـ واستشهد لدخول اللام على خبر ( أنّ ) المفتوحة في القراءة الشاذة وهي : « وأنّ الله لسميع" عليم" »(٢٢) .

وقد استشهد بأربع قراءات اوردها في كتابه منسوبة الى اصحابها وهي كالآتـــي :

**الاولى :** في اجتماع الساكنين قال : اذا كان قبل ياء الضمير ألف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق بـه وذلك لاجتماع الساكنين ، وقد جاءت اياء ساكنة مع الالف في قراءة نافـع لقوله تعالى « محياي ومماتي »(٢٣) .

**الثانية :** قراءة عاصم لقوله تعالى « فالق الاصبـاح وجعل الليـــل سكناً »(٢٤) حيث عطف الفعل على الاسم .

**الثالثة :** وعندما عرض للاسماء الموصولة قال : ... واللائي بالهمز مكان التاء وهو كثير في جمع « التي » دون جمع « الذي » ، وقد تســـهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو في قراءة ورش لقوله تعالى « واللاءِ يئسن »(٢٥) .

**الرابعة :** واستشهد بقراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى « **الا أنهـم**

---

(٢١) من الاية ٥٨ من سورة النور وانظر مشكل اعراب القرآن ٢ : ٥١٧ .
(٢٢) من الآية ٤٢ من سورة الانفال وانظـر مشكل اعراب القرآن ٢ : ٣٥٦ .
(٢٣) من الآية ١٦٢ من سورة الانعام وانظر شرح الرضي ١ : ٢٩٤ ـ ٢٩٥/وانظر مشكل اعراب القرآن ١ : ٢٧٩ .
(٢٤) من الآية ٩٦ من سورة الانعام وانظر شرح الرضي ١ : ٣٢٨/وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٢٤٨١ .
(٢٥) من الآية ٤ من سورة الطلاق وانظر شرح الرضي ٢ : ٤١ .

يأكلون الطعام ،[٢٦] على دخول اللام في خبر ( أنّ ) المفتوحة .

**(٢) الشاهد الشعري :**

اهتم النحويون اهتماما بالغا في الاحتجاج بالشعر العربي الذي ثبتت فصاحته عن هؤلاء العرب الموثوق بعربيتهم وفصاحتهم ، اذ احتل ذلك الشعر مكانة عالية مرموقة في شواهدهم بعد القرآن الكريم ، وبسببه أرتحل كثير منهم الى البادية كي يتلقفوه من افواه اصحابه ، خشية دخول اللحن عليه ، فتجمع لهم تراث من اللغة ، استعانوا به على تقعيد القواعد وتثبيتها ، وامتدادا لذلك اصبح الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به أمرا شائعا في النحو العربي ، وقد اكثر الرضي من الاستشهاد بهذا الضرب في كتابه هذا ، فساق مجموعة كبيرة من الشواهد الشعرية ، وعند احصائنا لها ، وجدناها قد بلغت ( ٩٥٧ ) شاهدا ، منها اربعة وستون شاهدا منسوبا نسبة صريحة الى مجموعة من الشعراء الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين والمولدين وهم كالآتي :-

أ ـ الشعراء الجاهليون الذين بلغوا عنده ثمانية شعراء وهم : الاسود ابن يعفر ، طفيل الغنوي ، عنترة بن شداد ، حاتم الطائي ، امرؤ القيس ، المتلمس ، الاعشى ، الخرنق[٢٧] .

ومجموع ما استشهد به لهؤلاء الشعراء ستة عشر بيتا ، وكان اكثرهم ورودا في استشهاد الرضي هو امرؤ القيس الذي استشهد له بست مرات ، ويليه الاعشى الذي كان مجموع ما استشهد به من شعره ثلاث مرات[٢٨].

ب ـ اما الشعراء المخضرمون الذين ساقهم الرضي فمجموعهم سبعة

---

(٢٦) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان وانظر شرح الرضي ٢ : ٢٥٦ .

(٢٧) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٨١ ، ٩٤ ، ١٩٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، جـ٢ : ٦٧ ، ٧٧ ، ٢٥٦ ، ٣٣٨ ، ٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٢٨) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٤٥ ، ٨١ ، ٩٤ ، ٢١٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦٤ ، جـ ٢ : ٣٧٨ ، ٣٩٢ .

شعراء وهم : كعب بن زهير ، حسان بن ثابت الانصاري ، لبيد بن ربيعة ، الحطيئة ( جرول بن اوس ) ، الخنساء ، ابو ذؤيب الهذلي ، النابغة الجعدي[٢٩] .

اما مجموع الشواهد التي استشهد بها لهؤلاء فقد بلغت ( ١٦ ) شاهدا . ولقد احتل حسان بن ثابت المكانة الاولى من مجموع الشعراء المخضرمين الذين استشهد بأشعارهم حيث بلغ ما استشهد به من شعره ستة ابيات ، ويليه لبيد بن ربيعة الذي كان مجموع ما استشهد به من شعره اربع مرات ، ويحتل النابغة الجعدي المكانة الثالثة لاستشهاد الرضي بشعره مرتين[٣٠] .

ج ـ والقسم الثالث من الشعراء الذين استشهد بشعرهم ، الشعراء الاسلاميون فساق تسعة منهم وهي كالآتي :

ذو الرمة ، الاخطل التغلبي « غياث بن غوث » ، الفرزدق ، عمر بن ابي ربيعة ، جرير ، الكميت بن زيد الاسدي ، الراعي النميري ، العجاج ، رؤبة بن العجاج ، وكان مجموع ما استشهد به لهم اربعة وعشرين شاهدا[٣١] .

اما اكثر الشعراء الاسلاميين ورودا في شرح الرضي هو ذو الرمة[٣٢] الذي استشهد بشعره ( ثماني مرات ) وهو أعلى ما ساقه الرضي منسوبا لقائله في مراتب الاستشهاد النحوي .

---

(٢٩) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٥٦ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٤ ، ٢٦١ ، جـ٢ : ٧٢ ، ٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ .

(٣٠) صفحات شرح الرضي ١ : ٥٦ ، ٢٠٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦١ ، جـ ٢ : ٧٢ ، ٢٥٨ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ .

(٣١) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٤١ ، ٥٨ ، ١٢٣ ، ١٤٩ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٣٣٤ ، جـ٢ : ١٩ ، ٦٩ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٨٩ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ .

(٣٢) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ١٤٩ ، ١٧٤ ، ٢١٨ ، جـ٢ : ٦٩ ، ١٨٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٨ .

د ـ اما الشعراء المولدون فقد استشهد الرضي بشعر ثلاثة منهم وهم المتنبي الذي استشهد له خمس مرات ، وابو تمام الذي استشهد له مرة واحدة ، واما الثالث فهو ابن دريد حيث استشهد له مرة واحدة ايضا(٣٣) .

**(٣) شاهد الحديث النبوي الشريف :**

مسألة الاستشهاد بالحديث كانت مثار جدل طويل بين العلماء(٣٤) قديما وحديثا ، فمنهم من يرفض ان يستشهد به ، بحجة انه قد روي بالمعنى ، وان اكثر الرواة هم من الاعاجم ، وآخرون يوافقون على الاستشهاد به بحجة ان الحديث الصحيح قد حرص روّاته على ان يأتوا بلفظه كما ورد عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) .

ويبدو لنا أن الرضي ـ رحمه الله ـ كان ممن يوافق على الاستشهاد به فساق لنا في كتابه واحدا واربعين حديثا(٣٥) ، ولو أنه قليل اذا ما قيس بعدد الآيات او الاشعار ، الا أنه كثير اذا ما قيس بما اورده سيبويه في كتابه ، او المبرّد في مقتضبه ، اذ لايتعدى ما استشهد به كل منهما اصابع اليد الواحدة .

**(٤) الشاهد من اقوال الفصحاء :**

اما استشهاده بأقوال الفصحاء العرب فليس بأكثر من استشهاده

---

(٣٣) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٩٨ ، ١٤٩ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، جـ٢ : ٢٧ ، ٦١ ، ١٣٥ .

(٣٤) انظر المدرسة البصرية ٢٥٥ .

(٣٥) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٢٤ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٦٢ ، ٧٥ ، ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٣٠ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢١٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ، جـ٢ : ٢٤ ، ٢٧ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٤٧ .

بالحديث النبوي الشريف ، اذ انه اورد في كتابه هذا احد عشر [٣٦] قولا من اقوالهم ، وهي قليلة جدا اذا ما قيست بالشواهد الثلاثة المتقدمة على اختلاف انواعهـــا •

(٥) **الشاهد المثلـي :**

ولعل الشاهد المثلي قد زاد على الشاهد من اقوال الفصحاء العـرب بشيء يسير ، حيث انه قد جاء بأثني عشر شاهدا[٣٧] ، وكان عليه ان يكثر منها ما وجد الى ذلك سبيلا لانها يســـتعان بهـــا لقصَرِها ، ولكونهـــا ، تتناول على الالسنة مضبوطة لاتحريف فيها ولا تصحيف •

**موقف الرضي من النحاة في شرحه :**

الرضي في كتابه هذا صولات وجولات مع النحويين ، ونعرض هنـا لموقفه مؤيدا او معارضا لاشهرهم ، ونترك دونهم ، ولما كان كتابه شـــرحا لكتاب المصنف نرى أن نبدأ به :

**موافقته للمصنف :**

١ ـ قال الجمهور في ترخيم نحو « اعلون وقاضون » يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء ؛ لانه زال من اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا لـه ، وقال المصنف ـ ونعم ما قال ـ لو قيل : يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لـم يبعد ؛ لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف واليـــاء في اللغة القليلة ، أي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا[٣٨] •

٢ ـ وعندما عرض لحكم تمييز مائة وألف قال : « قال المصنف ـ

---

(٣٦) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٦٢ ، ١٠٨ ، ٢٠٣ ، ٢٥١ ، ٣٠٧ ، جـ٢ : ١٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٣٠١ ، ٣٥٧ •

(٣٧) انظر صفحات شرح الرضي ١ : ٦٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٨ ، ١٥٠ ، ٢٠٣ ، ٢٥٢ ، ٢٩٨ ، جـ٢ : ٥٤ ، ١٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٧ •

(٣٨) شرح الرضي ١ : ١٥٤ •

ونعم ما قال – في من قرأ قوله تعالى « ثلثمائةٍ سنين »[٣٩] بالتنوين انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه ، فكأنه قال : « ولبثوا سنينَ » قال : وكذا قوله تعالى « اثنتي عشرة اسباطاً »[٤٠] والا لزم الشذوذ بجمع المميز .

وهذان الموقفان ازاء المصنف لايعنيان بشكل او بآخر انه قد ترك حبل الموافقة معه على غاربه ، حيث اننا نراه يكثر من الاعتراض عليه والاستدراك على مايقوله ويقعّده مشفوعا بالحجة والدليل ، واليك هو :

**اعتراضه عليه :**

١ – قال المصنف : ظاهر مذهب سيبويه ان لها « اي الاسماء الستة » اعرابين :

تقديري بالحركات ، ولفظي بالحروف ، قال : لانه قدر الحركة ، ثم قال في الواو هي علامة رفع وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الاعرابين[٤١] .

٢ – وفي موضوع الفاعل قال : « واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه « فوهم » لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قيل : إنّ الحكم على الشيء لايكون الا بعد معرفته[٤٢] .

٣ – انّ المصنف يمنع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض ؛ وذلك لان مابعد الفاء الجزائية لايكون الا خبرا ، أي محتملا للصدق والكذب ، وخبر ليت ولعل لايحتملان ذلك « وليس بشيء » ويعلل لذلك

---

(٣٩) من الآية ٢٥ من سورة الكهف .
(٤٠) من الآية ١٦٠ من سورة الاعراف وانظر شرح الرضي ٢ : ١٥٤ – ١٥٥ .
(٤١) نفسه ١ : ٢٧ .
(٤٢) شرح الرضي ١ : ٨٨ .

فيقول : لصحة قولك : « إنْ جاء زيد فأضربه » وقال تعالى « إنّ الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم »(٤٣) .

٤ ـ ونختتم اعتراضاته على المصنف، وهو بأشد لهجةٍ وأعظم غضب عليه فيقول في حديثه عن شروط مايجمع جمع مذكر سالم ، ويسوق قول ابن الحاجب وهو « ... وشرطه ان كان اسماً فمذكر علم » فيقول عنه : (عبارة ركيكة) ويعلل لذلك فيقول : لانه لايجوز ان يكون قوله : ان كان اسماً فمذكر شرطاً جزاءً خبراً لقوله : شرطه ؛ لان المبتدأ المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى « اسماً » أي فهو علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط مع انه ( لا معنى اذن لهذا الكلام ) ، ومعنى الكلام ان كان اسماً فشرطه ان يكون علماً فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله : شرطه فمذكر ... ثم يقول عن قوله : ولا مستوياً فيه مع المؤنث : ( عبارة اسخف من الاولى ) لان مستوياً عطف على « افعل فعلاء » فيكون المعنى وان لايكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ، ( ولا معنى لهذا الكلام ) ، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ، ولو قال : « ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئاً »(٤٤) .

للرضي في شرحه على الكافية استدراكات واسعة ومفيدة ، نسوق منها في هذا المكان شيئا يسيرا لندلل على ذهنه الواسع ونظرته الصائبة :

**استدراكه عليه :**

١ ـ فهو في حديثه عن الملحق بالمثنى يقول : « كان عليه ـ أي المصنف ـ ان يذكر ايضا ( مذروان ) اذ لم يستعمل مفرده ، فان زعم

---

(٤٣) من الآية ٢١ من سورة آل عمران وانظر شرح الرضي ١ : ١٠٣ .
(٤٤) شرح الرضي ٢ : ١٨٣ .

انه ثابت بالتقدير اذ كأنه كان ( مذري ) ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ( ثنايان ) فكان عليه ان يذكره »[٤٥] .

٢ ـ وفي الممنوع من الصرف يقول : « كان على المصنف ان يذكر ( سحر ) معيناً في العدل المحقق ، اذ هو غير منصرف في القول المشهور ، ويذكر ايضا ( امس ) رفعاً على لغة بني تميم كما يجيء بالظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما ، وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد من لام العهد سواء صار علما بالغلبة اولا[٤٦] .

٣ ـ وفي الموضوع عينه قال الرضي : ... وهناك شروط أخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر ، وقد تركها المصنف وهي كالآتي :

**احدها** : ان لايكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان ( ربابا ) اسم امرأة ، لكن اذا سميت به مذكرا انصرف ؛ لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكر بمعنى الغيم ، وكذلك لو سميت بنحو ( حائض ) و ( طالق ) مذكرا انصرف لانه في المعنى لفظ مذكر وصف به المؤنث .

**ثانيها** : ان لايكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان ( نساء ورجال ) وكل جمع مكسّر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت ؛ لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ، ولايلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي في نحو ( نساء ) و ( رجال ) بل تأنيثها بأعتبار التأويل بالجماعة ، وهو غير لازم .

**ثالثها** : ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به ، وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق امّا ان يتساوى استعمالها مؤنثة ومذكرة ،

---

(٤٥) نفسه ١ : ٢٩ .
(٤٦) شرح الرضي ١ : ٤٤ .

فجاز فيها الصرف وتركه اذا سمي بها مذكر ، فان غلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر (٤٧) .

٤ ـ وعندما عرض للمواضع التي يجب فيها حذف خبر المبتدأ قال : « وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو « زيد قدامك او في الدار » (٤٨) .

٥ ـ وفيما يجب اضمار فعله قياسا قال : « ... وقد ترك المصنف قسما اخر هو باب الاغراء ، وضابطه كل مغرى به مكرر ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله :

اخاك اخاك ان من لا اخا له

كساع الى الهيجا بغير سلاح (٤٩)

والذي مع العطف نحو « شأنك والحج ونفسك وما يعنيها » والعامل فيهما الزم ونحوه (٥٠) .

وبعد ان انتهينا من معارضته للمصنف واستدراكه عليه ، نحب ان نبين موقفه من نحاة آخرين ، وهم كالاتي :ـ

١ ـ ذهب سيبويه الى انّ « أُخَر وجُمَع » علمين غير منصرفين للعلمية والعدل (٥١) وذهب الاخفش والكوفيون الى صرفها اعلاما ، وقد استحسن الرضي رأي سيبويه فقال : ... وقول سيبويه أقرب ، لأن

---

(٤٧) نفسه ١ : ٥٠ ـ ٥١ .
(٤٨) نفسه ١ : ١٠٨ .
(٤٩) قائله ابراهيم بن هرمة القرشي انظر : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب على كتاب سيبويه للشنتمري ١ : ١٢٩ وانظر اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ٣ : ١١٥ .
(٥٠) شرح الرضي ١ : ١٨٣ .
(٥١) الكتاب ٢ : ١٤ .

العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ (٥٢) .

٢ ـ واقر الرضي ما ذهب اليه الكسائي في تنزيله «لولا» منزلة «لو» وان الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قولـــه :

لو ذات سوار لطمتني (٥٣)

فقال عنه : وهو قريب من وجه ، وذلك ان الظاهر منها انّها «لو» التـي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني (٥٤) .

٣ ـ ولكن موافقته للكسائي لم تدم طويلا فسرعان ما نجده يذهب لتفنيد رأيه بالحجة والدليل ، فالكسائي عندما يقدر « يكن » في قوله تعالى : « انتهوا خيراً لكم » (٥٥) يقول : « وليس بشيء » لان «كان» لايقدر قياسا، فلا يقال : « عبدالله المقتول » اي كان ذلك (٥٦) .

٤ ـ ولم يغفل الرضي ما قرره الفراء الذي ذهب الى ان الكاف في اسماء الافعال جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل فقال : « وليس بشيء، ويعلل لذلك بقوله : لانّا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هـو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا ، بلى يمكن دعوى ذلك في نحو « حيهلك وهاك » لان الكاف لم تثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل (٥٧) .

٥ ـ ولعلّ الجرمي هو النحوي الوحيد الذي ينفرد بجواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو « مررت بك انت وزيد » قياسا على العطف على الضمير المتصـل

---

(٥٢) شرح الرضي ١ : ٦٥ .
(٥٣) شرح الرضي ١ : ١٠٢ .
(٥٤) شرح الرضي ١ : ١٠٤ .
(٥٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء .
(٥٦) شرح الرضي ١ : ١٢٩ .
(٥٧) نفســه ٢ : ٦٩ .

المرفوع ، ويرفض ذلك الرضي فيقول : « وليس بشيء » لانه لم يسمع ذلك مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار أقرب وأخف (٥٨) .

٦ ـ ويذهب المازني ايضا الى زيادة (اذا) الفجائية فأنكر الرضي ذلك فقال : « وليس بشيء » اذ لا يجوز حذفها (٥٩)، لان الزائد اذا حذف من الجملة بقيت على ما هي عليه في افادة المعنى .

٧ ـ وكان المازني يجوّز وقوع ضمير الفصل قبل الفعل المضارع ، لانه شبيه بالاسم المعرفة ، لذلك امتنع عن دخول اللام عليه ، قال تعالى : « ومكرُ اولئك هو يبور » (٦٠) .

ويرد الرضي ما ذهب اليه المازني فيقول : ( وهذا الذي قاله دعوى بلا حجة ) فقوله تعالى « ومكر اولئك هو يبور » ليس بنص في كونه فصلا ؛ لجواز كونه مبتدأ وما بعده خبره (٦١) .

٨ ـ ويجوّز الرضي تأكيد فاعل نعم وبئس المعرّف باللام لفظا نحو « نعم الرجل الرجل زيدٌ » وقد يوصف كقوله تعالى « بئس الرفد المرفد » (٦٢) و « نعم الفتى المرئى انت » خلافا لابن السراج الذي يقول : ... لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام ، وقال : ان المرفود مذموم والمرئي بدل من الفتى « وليس بشيء » لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى : « ولعبد مؤمنٌ » .

٩ ـ وبتواضع ينكر على ابن هشام الانصاري الذي يقول : ان بعض

---

(٥٨) شرح الرضي ١ : ٣٢٠ .
(٥٩) نفسه ١ : ١٠٤ .
(٦٠) من الآية ١٠ من سورة فاطر .
(٦١) شرح الرضي ٢ : ٢٥ .
(٦٢) من الآية ٩٩ من سورة هود/وانظر شرح الرضي ٢ : ٣١٧ .

العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في جميع الاحوال كما في المضافين الى المظهر ، فيقول : « ... ولا ادري ما صحته » (٦٣) .

١٠ـ وفي نهاية هذه الطائفة من رفضه لكثير من آراء النحاة نختم مواقفه منهم بموافقته للسيرافي حين فسّر قول سيبويه في ( جوار ) فقال : ان اصله ( جواريٍ ) بالتنوين ، والاعلال مقدم على منع الصرف فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا ، لان المحذوف كالثابت بخلاف المحذوف نسيا ، فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا (٦٤) .

**موقفه من البصريين :**

ومن خلال دراستنا لشرح الرضي على كافية ابن الحاجب نراه يتفق مع البصريين في كثير من آرائهم وما سنعرض اليه هنا ما هو الا قُلٌّ من كثر وغيض من فيض مما اورده في شرحه فنقول :

١ – في نصب الزمان المنكر وجرّه :

يقول الرضي : ... ويجوز نصب الزمان المنكر وجره بفي نحو « الصوم في يوم او يوما » خلافا للكوفيين ، وذلك ان (في) عندهم يوجب التبعيض فلا يجوزون « صمت في يوم الجمعة » بل يوجبون النصب « والاوْلى جوازه كما هو مذهب البصريين » (٦٥) .

٢ – في ( زيداً غلامه ضرب )

يذهب الكوفيون الى منع قول القائل ( زيداً غلامه ضرب ) ؛ لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه :

(أ) بالنظر الى «غلامه» لانه من تمام خبره .

---

(٦٣) انظر شرح الرضي ١ : ٣٢ .
(٦٤) نفسه ٢ : ٥٨ .
(٦٥) نفسه ١ : ٩٥ .

(ب) بالنظر الى «ضرب» لانه معموله .

(ج) بالنظر الى « فاعل ضرب » لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بفعلامه كأنه لا مفسر له .

قال الرضي : وقد اجازه البصريون « وهو الحق » اكتفاء بالتقدم اللفظي (٦٦) .

٣ ـ في تقدم المستثنى على المستثنى منه :

جوّز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معاً ، نحو « الاّ زيداً ضربني القوم » وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو « الاّ زيداً لم اضرب » ولم يجوز البصريون ذلك .

قال الرضي : ... والاوْلى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا (٦٧) .

٤ ـ في عامل الجزم في جواب الشرط :

ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط مجزوم على الجوار ، وحجتهم في ذلك انه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لايكاد ينفك عنه ، فلما كان بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه الجزم فكان مجزوما على الجوار ، وحملوا ذلك على ما هو في جر الاسماء على الجوار كما في قوله :

كبير اناس في نجاد مزمّل (٦٨) .

والجزم اخو الجر ، قال الرضي : وليس بشيء ؛لأن العمل بالجوار للضرورة (٦٩) .

---

(٦٦) نفسه ١ : ١٢٨ ـ ١٢٩ .
(٦٧) نفسه ١ : ٢٢٨/وانظر الانصاف في مسائل الخلاف مسالة ٣٦ .
(٦٨) عجز بيت وصدره : « كأن ثبيرا من عرانين وبله » وقائله امرؤ القيس/انظر الخصائص ١ : ١٩٢/مغني اللبيب ٢ : ٥١٥ .
(٦٩) انظر الانصاف في مسائل الخلاف مسالة ٦٤/شرح الرضي ٢ : ٢٥٤ .

٥ ـ في رافع الاسم بعد الظرف والجار والمجرور :

ذهب الكوفيون الى ان الظرف يرفع الاسم اذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف « المحل » ومنهم من يسميه « الصفة » وذلك نحو قولك : « امامك زيد ، وفي الدار محمدٌ » واليه ذهب ابو الحسن الاخفش والمبرّد من البصريين • وحجة الكوفيين في ذلك انّهم يعتقدون بعدم تقدم الخبر سواء اكان مفردا ام جملة ، فيوجبون ارتفاع ( محمد ) على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره •والبصريون يذهبون الى ان الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه ، وانما يرتفع بالابتداء ، والرضي يقول عمّا ذهب اليه الكوفيون « وليس بشيء » لان حق المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر تقديرا كما في « ضرب غلامه زيدٌ » (٧٠) •

٦ ـ في الفصل بين المضاف والمضاف اليه :

ذهب الكوفيون الى انه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون الى انه لايجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر ، والى رأي البصريين مال الرضي فقال : لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في ضرورة الشعر ، وذلك بالظرف خاصة في الاغلب (٧١) •

وبعد كل هذا فموافقته للبصريين ـ كما رأينا ـ لا تعني بأية حال من الاحوال انّه نهج منهجهم واتبع سبيلهم وأيد آراءهم في جميع ما ذهبوا اليه، بل نراه حينا يقرُ من اراء الكوفيين ما يجده صحيحا مفيدا ، كما هو الحال فيما يأتي :

١ ـ الكوفيون لم يوجبوا (قد) ظاهرة او مقدرة مع الفعل الماضي المثبت اذا وقع صدر جملة حالية واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

---

(٧٠) انظر الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦/شرح الرضي ١ : ٩٤ .
(٧١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ٦٠/شرح الرضي ١ : ١٤٦ .

واني لتعروني لذكراك هـزة  كما انتفض العصفور بلله القطر

وقوله تعالى « او جاؤكم حصرت صدورهم » وقد اوجب ذلك البصريون عدا الاخفش ، وقد مال الرضي الى مذهب الكوفيين » (٧٢) .

٢ ـ وحين اختُلِف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل ، وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات، وقال الرضي : ... وقول الكوفيين أقرب بناء على الاصل الممهد المذكور ، اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (٧٣) .

**آراؤه الاجتهاديـــة :**

مما لا يتنازع فيه اثنان ان القواعد النحوية بصرية او كوفية قد ثبتت جوانبها في اواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين ، وكل ماجاء بعدهما كان قائما على الجمع والخلط من مجموع آراء المدرستين . ولكن هذا لا يعني ان الدراسات النحوية قد توقفت عند الحـد المذكور او ان ما جاء بعدها ما هو الا عملية اجترار لمعلومات سابقة او لقواعد راسخة ، فهناك الكثير مما اغفله البصريون ، او جانبوا فيه الصواب ، والامر نفسه ينطبق علـى الكوفيين .

وهناك من النحاة المتأخرين مَنْ افاد من اراء هاتين المدرستين ، فوازن بينها وناقش بعضها ورجح قسما على آخر ، لكننا نراه حينا يرفض ما تقرره المدرستان ويذهب ليتلمس الادلة والحجج ليثبت رأيـه ، فهذا الرضـي يعرض لكثير من من هذا الامر بين اسطر كتابه هذا ، ثم يدلي بما يريد مشفوعا بالحجة الواضحة والبرهان الساطع .

ولتوضيح ذلك نعرض لبعض آرائه الاجتهادية فنقول :

١ ـ العامل في جر المضاف اليه :ـ

يقول بعضهم : ان العامل في الجر هو معنى الاضافة . والرضي يقول :

---

(٧٢) شرح الرضي ١ : ٢١٣/والبيت لابي صخر الهذلي . انظر خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ٣ : ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٧٣) شرح الرضي ١ : ٢١ .

« وليس قولهم بشيء » ويعلل لذلك بقوله : لأنه ان اراد بالاضافة كسر الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى (٧٤) .

٢ ـ في اعراب الاسماء الستة :

للنحاة في اعراب الاسماء الستة اقوال :

قال الرضي : ( الاقرب عندي ) ان اللام في اربعة منها وهي : ابوك واخوك وحموك وهنوك ، اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات ، وكذا العين في الباقين منها ، اعني ( فوك وذو مال ) فهي في حالة الرفع لام الكلمة ، او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه ، فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (٧٥) .

٣ ـ في حروف الاسماء الستة :

قالوا في حروف الاسماء الستة هي الاعراب ، قال الرضي : فان ارادوا أنها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر ، اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا ، وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه (٧٦) .

٤ ـ في قول امرىء القيس :

كفاني ـ ولم اطلب ـ قليلٌ من المال (٧٧)

قال الرضي : هذا جواب عن استدلال الكوفيين في اعمال الاول ( هو المختار ) لانهم يحتجون بفصاحة الشاعر ، ولم يلتجيء الى ضرورة ، حيث انه لو اعمل الثاني كان البيت مستقيما لا ينكسر عليه الوزن ، والامر

---

(٧٤) شرح الرضي ١ : ٢٥ .
(٧٥) نفسه ١ : ٢٧ .
(٧٦) نفسه ١ : ٣٠ .
(٧٧) عجز بيت وصدره « فلو أن ما اسعى لادنى معيشة » الديوان ص٣٩/ وانظر سيبويه ١ : ٤١/المقتضب ٤ : ٧٦/الخصائص ٢ : ٣٨٧ .

عينه لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور ، اذ يكون الفاعل مضمرا في كفاني ، فاختار اعمال الاول ( مع انّ لزومه شيء غير مختار ) .

واجاب البصريون : ان هذا الاستدلاك انما يصح اذا كان هذا البيت من باب التنازع فقال الرضي : ... وليس منه لفساد المعنى (٧٨) .

٥ ـ في الممنوع من الصرف :

قيل : ولا تضر الغلبة فلذلك امتنع اسودَ وارقمَ في الممنوع من الصرف ، والرضي يقول : ... وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف (٧٩) .

**أثر كتاب شرح الرضي في الكتب النحوية اللاحقة :**

مما لاشك فيه ان نجد لكل اثر علمي جيد مكانا رحبا في ما جاء بعده ، لان اكثر العلوم حين وضعها لابد ان تمد يدها الى علوم سابقة ، ونرى اثر كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب فيما سنعرضه هنا لندلل على ان هناك كتبا كثيرة الّفت بعده ، فارتشفت من منهله الكثير ، ووثقت اكثر مسائلها منه ، فرسمت للقاري صورة واضحة من البيان ، ونعرض هنا بعضا منها في كتب المتأخرين وهي كالاتي :

أ ـ كتاب حاشية الصبّان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك :

١ ـ في موضوع شروط جمع المذكر السالم قال : ... وقال الرضي « العالم » الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ، ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال (٨٠) .

٢ ـ وفي المنقوص قل صاحب الحاشية : ... ونصبه ظهر على الياء مالم تكن الياء آخر الجزء الاول من موكب مزجي اعرب اعراب المتضايفين نحو معد يكرب وقالى قلا ، فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة ، ثم قال : ووجه

---

(٧٨) شرح الرضي ١ : ٨١ .
(٧٩) نفسه ١ : ٤٦ .
(٨٠) حاشية الصبان على شرح الرضي على ألفية ابن مالك ١ : ٨٣ .

الرضي بأن هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احدهما عقب الاخر (٨١) .

٣ ـ وفي حديثه عن البدل قال : ... وقاس الرضي : البدل ، ومثّل له بقوله : « ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما ، بالرفع (٨٢) .

٤ ـ وعندما عرض للمفعول فيه قال : ... وقال الرضي لم يصل الفعل بنفسه بل بواسطة حرف مقدر اي كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (٨٣) .

٥ ـ وفي قوله : ( يا عمرك الله ) الياء للتنبيه او للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ، ويرفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة ، والله منصوب بنزع الخافض ، والاصل : عمرتك يالله عمرا ، اي ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك ، وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر ، واحتجوا بقراءة نافع ، قال الرضي : لا دليل فيهـــا (٨٤) .

٦ ـ وفي موضوع اسم التفضيل اورد مـا قرره الرضي فقـــال : ـ وهذا نصه ـ ليس المقصود في نحو قولهم : ( انا اكبر من الشعر ، وانت اعظم من ان تقول كذا ) تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول، بل المراد بُعدهما عن الشعر والقول (٨٥) .

٧ ـ وفي باب الندبة قال :

... ثم رأيت الرضي صرح بأن المندوب والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة ، بل هما مناديان مجازا ، قال : فاذا قلت : يامحمداه ، فكأنك تناديه وتقول

---

(٨١) حاشية الصبان على شرح الرضي على ألفية ابن مالك ١ : ١٠٠ .
(٨٢) حاشية الصبان على شرح الرضي على ألفية ابن مالك ١ : ٢٨٥ .
(٨٣) حاشية الصبان على شرح الرضي على ألفية ابن مالك ٢ : ١٢٥ .
(٨٤) حاشية الصبان على شرح الرضي على ألفية ابن مالك ٢ : ٢٥٧ .
(٨٥) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٣ : ٥٠ .

ل تعال ثاني منشاق اليه ، واذا قلت : واحزناه كأنك تناديه وتقول له . احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك ، واذا قلت باللماء كأنك تناديه وتقول له : احضر حتى يشعب منك (٨٦) .

ب : كتاب همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع :

١ ـ قسم السيوطي في كتابه هذا علم الشخص الى اربعة اقسام ، الرابع منها هو ذو الاضافة وهو اسم وكنية ، فالاول كعبد الله وعبدالرحمن ، والثاني ما صدر بأب كأبي بكر أو أم كأم كلثوم ثم قال : وزاد الرضي او بابن او بنت كابن آوى وبنت وردان » (٨٧) .

٢ ـ وفي تقديم المفعول به على الفعل ذكر السيوطي قول الرضي حين يقول : ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا على ان الفعل غير مهم ، والا لم يؤخره عن مرتبته ، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهماً فيتنافران في الظاهر ، واذا قدم المفعول افاد الاختصاص عند الجمهور نحو « اياك نعبد وإياك نستعين » (٨٨) .

٣ ـ وفي باب المجرورات ذكر السيوطي ما اورده ابن الحاجب في الحروف حين يقول عنها : ... وسميت به ـ اي الجر ـ لانها تجر معنى الفعل الى الاسم ، وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم (٨٩) .

٤ ـ وفي حديث السيوطي عن ( مِن ْ ) تطرق لما يقرره الرضي عنها اذ يقول : المقصود من معنى الابتداء في ( مِن ْ ) ان يكون الفعل المعدى بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو ( سرت من البصرة ) او يكون الفعل اصلا للشيء الممتد نحو

---

(٨٦) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٣ : ١٦٧ .
(٨٧) همع الهوامع ١ : ٧١ .
(٨٨) همع الهوامع ١ : ١٦٦ .
(٨٩) همع الهوامع ٢ : ١٩ .

( تبرأت من فلان ) و ( خرجت من الدار ) لان الخروج ليس ممتداً لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة (٩٠) .

٥ ــ وفي « نعم وبئس » قال السيوطي : انهما فعلان لانشاء المدح والذم ، ثم يذكر لنا تعليل الرضي فيقول : قال الرضي : وذلك انك اذا قلت : نعم الرجل زيد ، فانما تنشىء المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذه الكلام اياه حتى يكون خبراً بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ، فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة ، قال : نعم المولود والله ماهي بنعم المولودة ليس تكذيباً له في المدح (٩١) .

٦ ــ وذكر السيوطي أن ابن كيسان قال عن الواو انها للمعية حقيقة ، واستعمالها في غيرها مجاز ، لانها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها اكثر من جمع الاشياء كان اغلب احوالها ان تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق ، قال السيوطي : وعكسه الرضي فقال : لقائل ان يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز ، وهي في اصل الوضع للترتيب (٩٢) .

ج ــ كتاب خزانة الادب ولب لباب لسان العرب :

ولا ادلّ على اثر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب في شيء اكثر من اثره في كتاب خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ، فقد جعل البغدادي هذا الكتاب شرحالجميع شواهد الرضي الشعرية التي بلغت ( ٩٥٧ ) شاهدا (٩٣) .

---

(٩٠) نفسه ٢ : ٣٤ .
(٩١) نفسه ٢ : ٨٤ .
(٩٢) نفسه ٢ : ١٢٩ .
(٩٣) مقدمة خزانة الادب ١ : ١٩ .

وختاما فلعل ما ذكرناه هنا من هذه النماذج ، وهي على قلتها تبين لنا بوضوح اثر كتاب شرح الرضي على كافية ابن الحاجب في الدراسات النحوية اللاحقة بعده •

## المراجع


- اعراب القرآن لابي جعفر انحاس ـ نسخة مكتبة فاتح باستانبول في مكتبة المجمع العلمي العراقي ببغداد ـ رقم التصنيف ـ القسم الاول ٢٤٢/م •
- الاعلام / تأليف خيرالدين الزركلي / الطبعة الثالثة •
- اعيان الشيعة / تأليف السيد محسن الامين / حققه واخرجه ولده حسن الامين / مطبعة الانصاف ـ بيروت ١٣٧٨ـ١٩٥٩ •
- الانصاف في مسائل الخلاف بين انحويين البصريين والكوفيين لابن الانباري تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد / الطبعة الثالثة مصر ١٩٥٥م •
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك / تأليف ابن هشام الانصاري ومعه كتاب هداية السالك الى تحقيق اوضح المسالك / لمحمد محي الدين / الطبعة الخامسة ١٩٦٦م •
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي / تحقيق ( محمد بو الفضل ابراهيم ) الطبعة الاولى ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤م •
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الادب في علم مجازات العرب للاعلم الشنتمري مع كتاب سيبويه / بولاق ـ مصر ١٣١٦ هـ •
- تفسير القرطبي الجامع لاحكام القرآن : لابي عبدالله محمد احمد الانصاري القرطبي / دار الشعب ـ مصر •
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ـ دار احياء الكتب العربية ـ الطبعة الاولى ١٣١٩هـ •

— خزانة الادب ولب لباب لسان العرب / تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي / تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون / دار الكتاب العربي ١٩٦٧م ٠ ٠

— الخصائص لابن جني / تحقيق محمد النجار / الطبعة الثانية / مطبعة دار الكتب ١٩٥٢م — ١٣٧١هـ ٠

— ديوان امرىء القيس / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر ٠

— الكتاب لسيبوية / بولاق ١٣١٧هـ ٠

— مدرسة البصرة النحوية / للدكتور عبدالرحمن السيد / العراق ١٤٨٨هـ — ١٩٦٨م ٠

— معجم المؤلفين / تأليف عمر رضا كحالة / مطبعة الترقي بدمشق ١٩٦١م ٠

— مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / تأليف الامام ابي محمد بن هشام الانصاري المصري / حققه وفصّله وضبط غرائبه المرحوم الدكتور محمد محيي الدين عبدالحميد الناشر / دار الكتاب العربي — بيروت ٠

— مشكل اعراب القرآن / لابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي / تحقيق الاستاذ حاتم الضامن / بغداد / دار الحرية ١٩٧٥م ٠

— المقتضب : صنعة ابي العبّاس محمد بن يزيد المبَّرد / تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة / الطبعة الاولى / مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ٠

— هدية العارفين — لاسماعيل باشا — استانبول ١٩٣١م ٠

— همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علوم العربية / لجلال الدين السيوطيّ عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني / مطبعة السعادة ١٣٢٧هـ ٠